

لمحة عن الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي حتى 1980

باريس ١٩٨٢ - بسام شاغوري

أزمة الحزب والانشقاق
تُقسّم عادةً أسباب أزمة الحزب لشيوعي السوري وانشقاقه إلى أسباب سياسية وتنظيمية. وتتلخص الأسباب التنظيمية في ثلاث نقاط:

1. حكم وعبادة الفرد (خالد بكداش).
 2. تضخم المركزية على حساب الديمقراطية داخل الهيئات وفيما بينها.
 3. خلل عام في عمل الهيئات التنظيمية يتمثل خاصةً في غياب المؤتمرات والانتخابات، وبشكل عام غياب النظام الداخلي. لكن هذا التحليل لا يصلح كمنطلق لدراسة تاريخية، إذ أنه يعبر عن رؤية المشاركين في الأحداث من طرف المكتب. عدا أن هذه الأسباب لا تكفي لنشوء أزمة، لأن العديد من أعضاء الحزب تعودوا على الممارسات التنظيمية في الحزب وتأقلموا معها، وكانوا يجدونها طبيعية.
- لقد بدأت الأزمة مع وعي أن هذا الوضع غير طبيعي. ويمكن ردّ نشوء هذا الوعي إلى عدة عوامل، يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

1. نقد الستالينية وعبادة الفرد في الحركة الشيوعية العالمية أثناء حكم خروتشوف، وانعكاسات ذلك على الحركة الشيوعية المحلية، خاصةً في الحزب الشيوعي اللبناني مع مؤتمره الثاني /1968/ وتحضيراته.
 2. ظهور جيل شاب جديد في الحزب بتأثير التطورات السياسية المحلية (المقاومة، الناصرية، هزيمة حزيران 1967...) والعالمية (فيينتام، كوبا، التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا...)، يرغب في تطوير الحزب ودفعه إلى خط سياسي جديد، ودور جديد. الأمر الذي يصطدم مع سلطة بكداش المطلقة. فيكداش هو الذي كان يرسم سياسة الحزب. كان ضرورياً إذن التخلص من سلطة بكداش وجعل المؤسسة التنظيمية تعمل وفق قواعد تنظيمية مستقلة عنه.
- أما الجانب السياسي للأزمة، فإن جذوره تعود إلى الخلافات حول القضايا القومية التي أجمتها ظاهرتان متكاملتان:
1. عزلة الحزب بسبب مواقفه السياسية القومية عن قطاع هام من المجتمع.
 2. نجاح وانتشار الحركات القومية والوطنية (البعث، الناصرية، المقاومة) وحركات التحرر الوطني بشكل عام.
- بدفع من هاتين الظاهرتين، بدأ الجدل في الحزب حول القضايا القومية، خاصة قضية فلسطين والوحدة العربية. لقد كانت مواقف الحزب تجاه هاتين القضيتين مناقضة لعواطف غالبية المجتمع السوري، الأمر الذي حدّ من امتداده الشعبي، وعزز صورته كحزب مرتبط بالخارج وقليل الاهتمام بالقضايا الوطنية. فقد أقرّ الحزب قرار التقسيم (تقسيم فلسطين 1947) تماشياً مع موقف الاتحاد السوفييتي، كما اتخذ موقفاً قليل الحماس من وحدة سورية ومصر عام 1958 من جهة أخرى، دفع انتشار ونجاح القوى القومية ذات التوجه اليساري بالعديد من أعضاء الحزب إلى التفكير في هذه الظاهرة. كان تيار بكداش قليل الثقة بهذه القوى، في حين أن عناصر أخرى (لا تكلم بعد عن تيار...) من الحزب كانت مشدودة بعض الشيء إليها، وتتساءل عن أسباب نجاحها.
- تفسر هذه النقاط الموقف القومي الحماسي لتيار المكتب السياسي: الوحدة العربية، الحزب الشيوعي العربي الموحد، القضية الفلسطينية، تشكيل منظمة أنصار الفدائية (منظمة فدائية شكلتها الأحزاب الشيوعية العربية في المنطقة وكان مسؤولها في سورية رياض الترك) وكذلك التقارب مع النظام البعثي والأنظمة المشابهة في المنطقة (مصر، العراق، الجزائر، اليمن الديمقراطي، ليبيا، السودان).

تعود بداية الأزمة إلى ما بعد الانفصال عن مصر (1961)، لكنها لم تتوضح إلا بعد المؤتمر الثالث (1969) الذي عقد بتأثير ضغط القاعدة الحزبية ونمو الاحتجاج داخل الحزب الذي تزايد على إثر ازدياد أهمية المقاومة الفلسطينية، وهزيمة حزيران (1967) والمؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني (1968) الذي أعطى مثلاً هاماً في نقد عبادة الفرد وماضي الحزب وسياسته (كان الحزبان السوري واللبناني حزباً واحداً حتى عام 1964).

بعد المؤتمر الثالث، أصبحت سلطة بكداش مهددة. كان من الممكن أن يتساهل بكداش مع مشروع البرنامج السياسي المطروح على المؤتمر الثالث إذا عدّل قليلاً لتخفيف لهجته القومية. لكنه شعر بالخطر عندما بدأ المكتب السياسي واللجنة المركزية المنتخبان من المؤتمر يمارسان دورهما القيادي مما يحد من دور وأهمية الأمين العام. أي أن الخطر بالنسبة له كان تنظيمياً. لكن الأزمة ماكانت لتؤدي إلى انشقاق بهذا العمق لولا تأثير رياض الترك الذي كان بشخصيته قادراً على لعب دور "الزعيم" لتيار المكتب السياسي رغم عدم تجانسه. في الحقيقة، كان تيار بكداش منسجماً أكثر بكثير من تيار المكتب السياسي الذي كان يجمعه رفض بكداش والحماس للمسائل القومية، دون تصور واضح للاتجاه الذي سيذهب إليه الحزب بعد

عدة سنوات. بالنسبة للموقف من السوفييت، فهو لم يكن عدائياً من طرف المكتب. بل إن قسماً منه كان يعتقد حتى اللحظة الأخيرة ويأمل (حتى ما بعد بيان 3 نيسان 1972 الذي كرس الانشقاق) بأن يعترف السوفييت بالمكتب ويتخلى عن بكداش. وكانت الأغلبية تكن للاتحاد السوفييتي عواطف حميمية وصادقة. لحسن الحظ (!) لعبت ملاحظات السوفييت واستغلالها من قبل تيار بكداش ثم عدم اعتراف الحركة الشيوعية العالمية والاتحاد السوفييتي بالحزب دوراً إيجابياً في استقلاله التنظيمي. الأمر الذي أفسح المجال أمام مواقف نقدية تجاه الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية فيما بعد. وأنت عودة الثلاثي (ظهري عبد الصمد، دانيال نعمة، ابراهيم بكري ومن معهم) إلى حزب بكداش في 30/11/1973، لتعزز هذا المسار التطوري وخاصة "لتخلص الحزب من ثقل ثلاثة قياديين تقليديين ولتفتح المجال أمام رياض الترك ليصبح الأمين الأول للحزب وبالتالي قائده.

كرس انعقاد المؤتمر الرابع (كانون أول 1973) انقسام الحزب وأنهى الجدل حول "وحدته". أي أنه جعل الوضع "رسمياً". أما على المستوى السياسي فهو لم يضيف شيئاً ذا قيمة إلى مشروع البرنامج المطروح على المؤتمر الثالث، إذ عدل من الصياغة وأبقى الروح والأفكار الأساسية التي يمكن تلخيصها ب :

1. نفس قومي حماسي مع الوحدة العربية وتحرير فلسطين.
 2. موقف قومي إيجابي من النظام السوري الذي وصف ب"وطني-تقدمي".
 3. موقف إيجابي من المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي، مع التأكيد على الاستقلالية بين الأحزاب الشيوعية.
 4. التأكيد على النظام الداخلي واحترام الهيئات وأسس عملها على مبادئ المركزية الديمقراطية (التنظيم اللينيني). وباختصار؛ فإن صورة الحزب بعد المؤتمر الرابع كانت تشابه إلى حد بعيد صورة الحزب الشيوعي اللبناني : حزب شيوعي تقليدي مابعد الستالينية مع نفس قومي واضح.
- لكن الانتصار الحقيقي لم يكن البرنامج السياسي للمؤتمر الرابع، لقد كان هذا الانتصار يكمن في التغلب على بكداش وتياره. فانقسام الحزب كان أهم وأعمق انقسام لحزب شيوعي في المنطقة. كان انقساماً عمودياً أنتج حزبين متعادلين في العدد (تقريباً)، على خلاف الانقسامات الأخرى في المنطقة (العراق، الأردن، لبنان) التي تميزت بخروج قسم ضئيل من الأعضاء وبقاء الجسم الأعظم من القيادة والقاعدة. وهذا، بعد ذاته، انتصار، لاسيما وأن كثيرين كانوا يراهنون على انتهاء حزب المكتب دون الدعم السوفييتي واعتراف الحركة الشيوعية به.

رياض الترك

من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر الخامس

بعد المؤتمر الرابع، نشط الحزب سياسياً وتنظيمياً. وتوسعت صفوفه بشكل ملحوظ خلال عامي 1974/1975. تلك كانت فترة انفراج وحرية نسبيين. وكان الحزب يشارك في الجبهة الوطنية التقدمية، لكن في لجان المدن واللجان المحلية فقط. ولم يكن له أي ممثل في القيادة المركزية، في حين كان لحزب بكداش ممثلان هما : خالد بكداش ودانيال نعمة. وكان للحزب أيضاً ثلاثة نواب في مجلس الشعب المنتخب في أيار 1973 (من أصل حوالي 170 نائباً)، وهم : يوسف نمر دمشق)، نوري حجّو الرفاعي (حمص، توفي عام 1976) وميشيل عيسى (طرطوس).

على الصعيد المالي، كان الحزب يعاني من صعوبات حقيقية. ومن أجل حلها قام بجمع قرض من الأصدقاء والأعضاء استطاع من خلاله الاعتماد على نفسه والاستمرار دون المساعدات والمعونات الخارجية. أما الجريدة المركزية "نضال الشعب" فكانت تصدر بانتظام كل شهر، وكانت تطبع بشكل نصف سري-نصف علني في إحدى المطابع الخاصة في دمشق (وذلك حتى أواخر 1979). كما كانت المنظمات التابعة للحزب (اتحاد الشباب الديمقراطي ورابطة حماية الأمومة والطفولة والطلائع) تنشط بشكل نصف علني-نصف سري. وكانت تقيم احتفالات ورحلات ومعسكرات. باختصار؛ في تلك الفترة لم يكن هناك صدام بين الحزب والسلطة (1974-1975) والاعتقال الوحيد -على حد علمي- كان اعتقال ناصيف خوري (وهو عضو لجنة مركزية) عام 1974 (أو 1975) والذي استمر شهراً بسبب علاقة له مع ضابط في الجيش /على ماأذكر/.

إلا أن النقاش الداخلي في الحزب كان يتعمق باتجاه انتقاد السلطة والابتعاد عن مؤسساتها (خاصة بعد اتفاق فصل القوات بين سورية وإسرائيل في حزيران 1974) وذلك لحساسية الموقف القومي في الحزب واعتباره أهم عامل في تقييم السلطة. وفي جميع الأحوال، لم يتخذ الحزب يوماً موقفاً متزلفاً من السلطة، و لا مدحها يوماً. بل كانت مداخلات نوابه في مجلس الشعب ومقالات الجريدة تنتقد باستمرار سياسة النظام الاقتصادية من موقع يساري دون أن تذهب إلى درجة القطيعة معه. في تلك الفترة، كان الهم الأساسي للحزب منصباً على قضية "تسوية مشكلة الشرق الأوسط" وكان يرفض ويدين بشدة كل التسويات المطروحة في حين كان اهتمامه بالوضع الداخلي لسورية يأتي في الدرجة الثانية. لكن المسائل الاقتصادية : التضخم النقدي، ارتفاع الأسعار، الفساد، الرشوة وسوء الإدارة .. الخ (إضافة إلى عدم جدية النظام السوري في معارضة مشاريع التسوية) أخذت تشغل حيزاً أكبر من الاهتمام في النقاشات الداخلية، لدرجة أنها دفعت بقسم من الحزب للتخلي عن رؤية النظام على أنه "وطني-تقدمي".

شينا" فشيئاً"، راحت مسألة معارضة الحزب للسلطة تطرح وتتعمق على المستوى التنظيمي، لم يكن الحزب بعد مهيناً لصدام مع السلطة، فأغلب كوادره (إن لم نقل كلها) كانت مكشوفة لأجهزة الأمن، خاصة بسبب الصراع مع تيار بكداش وانفلاش التنظيم. الأمر الذي حدا به إلى البدء بترتيب صفوفه. فمنذ نهاية 1975، شكّل عدداً من المنظمات السرية وبدأ يحطأ أكثر في علاقاته التنظيمية. لقد كانت سنة 1975 آخر سنوات حرية الحزب النسبية. إذ ما لبثت أن تقلصت، بعد هذا التاريخ، نشاطات منظمة الشباب التابعة للحزب إلى حد كبير، وتوقفت تقريباً الرحلات والحفلات والمعسكرات.. الخ. إضافة إلى كل النشاطات التي قد تكشف كوادره الحزب.

لقد حبا الحزب أولى خطوات المعارضة عام 1976. ففي 30 آذار 1976، شاركت منظمة جامعة دمشق بتظاهرة يوم الأرض، دعماً "ليوم الأرض الفلسطيني)، وهي مظاهرة مستقلة عن السلطة لكنها لم تكن عدائية" تجاهها. ومع أن عدائية

الشعارات التي رُفِعَت في هذه المظاهرة كانت موجّهةً ضدّ إسرائيل، إلا أن النظام لايسمح على الإطلاق بمثل هذه المبادرات المستقلة حتى ولو كانت تذهب في نفس اتجاه دعايته وإعلامه. قام الأمن طبعاً بتطويق المظاهرة، واعتقل عشرات من المشاركين فيها، ومنهم خمسة من الحزب هم : حكمت أبو جمرة (أطلق سراحه في شباط 1980)، غازي البيدين (أطلق سراحه في تشرين أول 1976)، عبد الرزاق عز الدين (أطلق سراحه في تشرين أول 1976)، تيسير الشهابي (أطلق سراحه في تشرين أول 1976 ثم مالبث أن اعتقل بعدها وأطلق سراحه واستشهد أخيراً من جراء الغارة الإسرائيلية على مقرّ منظمة التحرير في تونس) وفرحان نيربية (أطلق سراحه في شباط 1980 ثم اعتقل في تشرين الثاني 1980 ومازال في السجن). في نيسان 1976، قاطع الحزب الانتخابات المحلية (أول انتخابات تجرى بعد انتخابات مجلس الشعب في أيار 1973)، لكنه لم يعلن ذلك كتابياً.

في حزيران 1976، أدان الحزب في بلاغ رسمي نُشِرَ في "نضال الشعب" / عدد 190/ التدخل العسكري السوري في لبنان وطلب سحب القوات السورية منه، وأعلن تضامنه مع الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. بعد هذا الموقف، اتضح تماماً أن الحزب سيدخل أجلاً أو عاجلاً، في مرحلة معارضة مفتوحة مع النظام. خاصة بعد أن سحب كل ممثليه في كانون ثاني 1976 من المجالس الفرعية للجهة الوطنية التقدمية ولم يبق له في مؤسسات السلطة إلا نائبين في مجلس الشعب (ميشيل عيسى ويوسف نمر، الثالث توفي عام 1976). هذه المواقف الجريئة (ودخول الحزب المرحلة السرية تدريجياً)، لم تكن مقبولة من بعض أعضاء الحزب وقيادتيه الذين كانوا متحفظين تجاه هذا التطور السريع للخط السياسي المخالف لاستنتاجات وتحليلات البرنامج السياسي للمؤتمر الرابع. كما انعكست هذه التطورات على التنظيم الذي شهد خلال سني 76/77/78، هجرة معاكسة إلى خارج الحزب. لكن الحزب جذب، بالمقابل، عناصر جديدة "معارضة" للنظام. وبهذا الشكل، تجدد دم الحزب وتقلص حجم الأعضاء الذين عاشوا مرحلة البكداشية. لقد أشار التقرير التنظيمي المقدم للمؤتمر الخامس (كانون أول 1978) أن حجم الحزب العددي عشية المؤتمر يشكل ثلث حجمه في المؤتمر الرابع. وهذا يعني أن أكثر من ثلثي أعضاء الحزب قد تركوه، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أعضاء جديدين قد دخلوا إليه.

وبحسب تقرير تنظيمي داخلي (سري!) صدر في أواخر 1979، فإن أعضاء الحزب الذين انتسبوا إليه مابين المؤتمرات يشكّلون نصف حجم الحزب عام 1979. وبمعنى آخر فإن خمس أسداس أعضاء الحزب أثناء المؤتمر الرابع قد تركوه وهذا يعطي فكرة عن حجم التجدد.

خلال عام 1976، بدأ النقاش حول الديمقراطية، كذلك تعمقت النقاشات حول الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية. وكان عدد من أعضاء الحزب يتابعون باهتمام ظاهرة الشيوعية الأوربية ويتحمسون لها (خاصة من خلال كتاب سانتياغو كاريلو : "الشيوعية الأوربية والدولة"). وكان هذا يساعد في اتخاذ موقف نقدي من التجارب الشيوعية القائمة ويعمق الاستقلالية الفكرية للحزب تجاه الحركة الشيوعية الرسمية. كان أول المواقف النقدية العلنية للحزب تجاه الاتحاد السوفييتي موقفه من مشكلة اربيريا، فالإتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية تدعم نظام منفسو هيلاً مريام الماركسي اللينيني في أثيوبيا وهو الذي يرفض حق تقرير المصير للشعب الاريتري. فقد نشر الحزب مقالاً (نضال الشعب عدد 196، حزيران 1977) يتضمن نقداً مبطناً للسوفييت لكن من منطلق اللينينية.

على أن الموقف الأكثر جرأة للحزب كان انتقاده للتدخل الفيينتامي في كمبوديا في كانون ثاني 1979. بعد هذا الموقف "غير المفهوم" بالنسبة للكثيرين نظراً للمكانة الهائلة التي تحتلها فينتام، يصبح سهلاً انتقاد التدخل الصيني في فينتام، ثم التدخل السوفييتي في أفغانستان.

على المستوى الداخلي، استمر الحزب بتطوير معارضته للنظام من خلال استراتيجية تقوم على عدة محاور مقاطعة مؤسسات النظام :

1. مقاطعة انتخابات مجلس الشعب عام 1977 (عدد نضال الشعب رقم 197، تموز 1977)، وكل الانتخابات اللاحقة.
 2. النشاط في المؤسسات النقابية الجماهيرية : المشاركة في انتخابات النقابات العمالية عام 1978، حيث حصل الحزب والقوى المعارضة الأخرى على بعض النتائج المشجعة (المصفاة في حمص). كذلك المشاركة الفعالة في نقابات المهندسين وغيرها.
 3. فضح المؤسسات النقابية الشكلية ومقاطعتها : مقاطعة الاتحاد الوطني لطلبة سورية الذي يعتبر وكرراً للأمن. لقد تمت هذه المقاطعة بشكل علني، إذ أنه في عام 1977، شارك أعضاء الحزب في مؤتمرات الاتحاد وانتقدوا سياسة السلطة وتبعية الاتحاد للأمن ثم أعلنوا انسحابهم منه علناً، الأمر الذي أثار رجال السلطة وأدى إلى صدامات جسدية معهم في أكثر من كلية (الزراعة، الفنون، الهندسة الميكانيكية والكهربائية...).
 4. دعم مظاهر الاحتجاج المدني ضد النظام : التعريف بنشاطات نقابة المحامين والمتقنين وغيرهم، والدفاع عنهم وإقامة صلات حيّة معهم. كذلك الأمر فيما يخص الإضرابات العمالية.
 5. التقارب مع القوى السورية الديمقراطية العلمانية المعارضة تمهيداً لتوحيد مواقفها وتشكيل جبهة فيما بينها.
- توجت هذه المرحلة بانعقاد المؤتمر الخامس للحزب في كانون أول 1978، الذي قدم رؤية جديدة للوضع السوري لم تعهدها الأحزاب اليسارية سابقاً، وبشكل خاص الديمقراطية التي أصبحت الهدف الأساسي للنضال على خلاف المؤتمر الرابع الذي كان مؤتمر البرنامج القومي العربي والنظام الداخلي. بالمقابل، ونتيجة التركيز الشديد على ضرورة معارضة النظام، وضرورة البديل الديمقراطي، بقي تحليل الوضع الدولي تقليدياً ضعيفاً ومتخلفاً. لاقى التوجه الجديد للحزب معارضة من قبل بعض القبايين أهمهم يوسف نمر وواصل فيصل وصيحي أنطون أعضاء المكتب السياسي الذين تركوا الحزب بعد المؤتمر الخامس مع عدد قليل من أعضائه في دمشق، الحسكة، وإدلب.

من المؤتمر الخامس حتى آخر 1980

خلال الأشهر الأولى التي تبعت المؤتمر الخامس (أي خلال بداية 1979) تابع الحزب ترتيباته التنظيمية والسياسية التي تهدف إلى تأسيس معارضة محورها الديمقراطية السياسية، أي أنه كان يدفع باتجاه مجابهة مابين السلطة وتحالف القوى اليسارية العلمانية (أحزاب، أفراد، نقابات، مثقفين...). ولاشئ يشير إلى أنه كان يتوقع معركة بين الإخوان المسلمين والسلطة، أو معركة بين السلطة والمجتمع بهذه السرعة. لقد كان يعمل ويخطط ويرتب على المدى المتوسط (عدة سنوات). خلال النصف الثاني من السبعينات، حدثت اغتيالات لشخصيات من السلطة، كانت هذه الأخيرة تتسبب عادةً إلى العراق. أما الحزب فكان يعيرها اهتماماً ثانوياً، وغالباً ما كان يرى فيها تصفية حسابات بين أجنحة السلطة نفسها. لكن أحداً لم يكن يتصور أن يصل التحضير العسكري للإخوان المسلمين إلى المستوى الذي ظهر به خلال السنتين اللاحقتين. لقد بدأت المعركة فعلياً بين الإخوان والسلطة مع مجزرة المدفعية في حلب (16 حزيران 1979) التي نفذتها مجموعة من عناصر من التنظيم المسلح للإخوان بقيادة النقيب ابراهيم اليوسف وعدنان عقلة. أدان الحزب هذه المجزرة (ملحق نضال الشعب، عدد 209) لكنه أكد على رؤية الأزمة بشموليتها وبشقيها الاستبدادي والطائفي وأن مؤلدها إنما هو السلطة نفسها، وطالب بالتغيير الديمقراطي للخروج منها. وفي 30 آب 1979، وعلى إثر مقتل شيخ علوي (يوسف صارم)، جرت صدامات بين العلويين والسنة في مدينة اللاذقية، استمرت ثلاثة أيام.

بعد هذا الحدث، وعت قيادة الحزب تماماً أن البلد ستشهد صدامات مختلفة الأشكال مع السلطة. طبعاً، كان الإخوان المحرك المباشر لها من خلال أعمالهم العسكرية وكونهم كسروا هيبة أجهزة الأمن. إلا أن الطريق الذي ستنذهب إليه هذه الصدامات وأشكال المعارضة المختلفة لم يكن محسوباً سلفاً، ولا يمكن أن يجبر لهذه القوة أو تلك بشكل مسبق. من هنا ضرورة أن يشارك الحزب في المعركة وأن يجند قواه كاملة لكي يزيد من احتمال جر قسم من المعارضة الشعبية إلى برنامج سياسي في التغيير الديمقراطي. وهذا يعني بالضرورة عدم تشتيت الصراع وعدم فتح معركة مع الإخوان المسلمين قد تستفيد منها السلطة أولاً، وتحيد الفئات الاجتماعية المحيطة بالحزب ثانياً، وتضع الحزب وحلفاءه خارج انتصار غير أكيد لكنه ممكن ثالثاً. لاسيما وأن الإخوان لا يملكون برنامجاً سياسياً واضحاً. بل كانوا يلجأون غالباً إلى شعارات طائفية. وهذا يتوافق مع رغبات السلطة التي أرادت تصوير المعركة على أنها بين قوى طائفية-سلفية-رجعية-مرتبطة بالأميرالية، وبينها قوة علمانية-يسارية-منفتحة، لكي تُعتبر أهون الشرين. وقد نجحت إلى حد كبير في دعائها هذه. فهي لم تذكر على الإطلاق في هجومها العلني على الإخوان أن هنالك قوى أخرى تعارضها، مع أن الحزب تم (التجمع الوطني الديمقراطي) وقعت وثيقته التأسيسية في كانون أول 1979 وهو مؤلف من: الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) وحزب الاتحاد الاشتراكي، وحزب العمال الثوري العربي، وحركة الاشتراكيين العرب، وجماعة 23 شباط والنقابات المهنية، خاصة نقابة المحامين، كانوا في قلب المعارضة النشطة. وهذا بهدف تصوير الصراع على أنه بين قوتين فقط: السلطة / الإخوان، وعلى الباقين الالتفاف حول إحدهما وبالتالي تجند السلطة حولها كل الفئات والقوى السورية والعربية والدولية التي تخشى التيار الديني. تسارعت أعمال العنف في أواخر 1979 إلى جانب أشكال المعارضة الأخرى. وقد ترددت السلطة حيناً في كيفية مجابهة هذه الظاهرة. فحاولت بادئ ذي بدء إبراز حسن نيتها من خلال الانفتاح على الفئات الهامة في المجتمع كالمثقفين والمهندسين وأساتذة الجامعات... الخ. لكي تكسب ودهم أو على الأقل حباذيتهم، لكنها لم تجن إلا الانتقاد والمطالبة بتغييرات حقيقية لاتستطيع قبولها، والإوضاع وجودها في موضع الخطر. كما أرسلت وفوداً إلى مدن الشمال لتلتقي بالفعاليات الثقافية والاجتماعية لكي تجرّها أو تحيدها، لكن ذلك بقي أيضاً دون جدوى.

خلال عدة أشهر (حتى نيسان 1980) عاشت البلاد مرحلة من الديناميكية السياسية لم تعهدها من قبل، كان لها وجه شعبي، تمثل في مظاهرات وإضرابات المحلات في بعض مدن الشمال، ووجه سياسي من خلال البيانات والنقاشات والندوات التي تعبر عن زيادة الاهتمام بقضايا السياسة الداخلية وعن تحفز متزايد للمعارضة. كان الحزب في قلب الأحداث، وبالتحديد في وجهها الثاني. الأمر الذي أزعج السلطة والإخوان على حد سواء. فالأولى لم تنجح في تحييده باستخدام خطاب يساري والإخوان رأوا فيه (وبقوى التجمع) منافساً لهم يحاول أن يخطف قسماً من الجماهير التي حركوها هم، ويعقد بالتالي لوحة المعركة مع السلطة. في هذا الإطار كان الإخوان مثقفين تماماً مع السلطة على إبقاء المعركة بينهما. كمثل على ذلك دعوة الإخوان لإيقاف إضراب في حلب عام 1980 كيلا يستغله الشيوعيون!

شهد شهر آذار 1980 أوج الحركة المعارضة بمختلف أشكالها. وفي منتصفه وبالتحديد، أعلن (التجمع الوطني الديمقراطي) عن نفسه لأول مرة علناً من خلال بيانه الشهير، الذي وزع في جميع أنحاء سورية بعشرات الآلاف من النسخ وطالب بتغييرات ديمقراطية جذرية لحل أزمة البلد. على إثر هذا البيان اعتقلت السلطة بضعة عشرات من أعضاء الحزب، وعدداً من أعضاء الأحزاب المشاركة في التجمع.

رداً على تصاعد المعارضة، وفتل أسلوبها الأول، اعتمدت السلطة الرد العسكري والقمع الجماعي منذ أواخر آذار. فأنزلت قواتها في المدن الشمالية (حلب، حماة، إدلب، دير الزور، جسر الشغور..) وبدأت عمليات مكثفة من التمشيط والاعتقال والمداومة. ومارست أعمالاً همجية من القتل والسحل بغية بث الرعب في نفوس الناس وإسكاتهم. وقد نجحت في ذلك، إذ هدأت حركة المعارضة منذ نيسان. وفي الآن نفسه، حلت السلطة في 7 نيسان النقابات المهنية (محامين، أطباء ومهندسين) التي أصبحت مركزاً للمعارضة المدنية نظراً لما يحتله هؤلاء الكوادر من مراكز حساسة. واعتقلت عدداً من النشطاء في هذه النقابات.

لكن، رغم كل ذلك، لم تتوقف العمليات العسكرية للإخوان، بل ربما ازدادت. إذ أن عنف السلطة سدّ الأبواب أمام أشكال الاحتجاج المدني من جهة، وأثار عواطف الناس وحقدهم من جهة أخرى. الأمر الذي دفع بقطاع من الشباب للالتحاق بالتنظيم الوحيد القادر على تعيبتهم عسكرياً: الإخوان المسلمين.

بالرغم من أن تنظيم الإخوان المسلح كان الأبرز والأكثر نشاطاً بما لا يقاس، إلا أن بعض الأعمال العسكرية تمت من قبل

مجموعات متفرقة تشكلت في بعض المدن (اللاذقية بشكل خاص) مع الجو الحماسي المعارض للسلطة وربما شكّل قوامها الأساسي بعض القضايات والمهشيين اجتماعياً.

بعد انحسار حركة المعارضة الشعبية، طرح الحزب ثلاثة احتمالات ممكنة (رسالة حزيران 1980) :

1. استمرار انحسار المعارضة الشعبية والمسلحة.
 2. تغيير النظام من داخله (انقلاب مثلاً).
 3. تشكل جبهة وطنية عريضة من قبل كل القوى المعارضة، خاصةً القوى الديمقراطية والدينية. وأكد أن هذا الاحتمال لا تبدو ملامحه في الوقت الراهن (1980)،
- وقد أثبتت الأيام الاحتمال الأول. وهذا لا يعني أن الأعمال العسكرية انقطعت تماماً، كما أن قمع السلطة لم تخفّ حدته إن لم نقل أنه ازداد همجية".

في 27 حزيران 1980، وإثر محاولة اغتيال الرئيس، نفذت مجموعة من سرايا الدفاع مجزرة بشعة في سجن تدمر العسكري، راح ضحيتها حوالي (1000) سجيناً". أعقب ذلك القانون رقم /49/ القاضي بإعدام كل منتسب للإخوان. وفي تموز من نفس العام، قامت المخابرات السورية باغتيال صلاح الدين البيطار في باريس.

اتخذ الحزب موقفاً جريئاً (عدد 215 من "نضال الشعب") إزاء هذه الأعمال الهمجية، في حين سكنت أغلبية الأصوات السياسية المعارضة. لذلك قررت السلطة ضربه وتصرفت بذلك. فقد شنت حملة اعتقال منظمة وشاملة في كل أنحاء سورية منذ يوم 7 تشرين أول 1980، أثناء توقيع معاهدة الصداقة السورية-السوفيتية! حتى تحد من ردود الأفعال على هذه الاعتقالات من قبل القوى التقدمية و"اليسارية" المحلية والعالمية. لقد طالت الاعتقالات حوالي ألف حزبي بينهم أهم قادة الحزب: رياض الترك، عمر قشاش، أحمد فايز الفوز، منذر شمعة.

تركيب الحزب الاجتماعي

في تقرير تنظيمي للحزب صادر في أواخر 1979، نشر الحزب نتائج للإحصاء الذي أجراه، بالمقارنة مع إحصاء 1975. وهذه هي نتائجه :

التركيب الطبقي والفنوي نسبة عام 79 نسبة عام 75

عمال 13,4 % 27,5%

فلاحون فقراء 4,3 % 11%

نساء 9,4 % 6%

طلاب 42,8 % 33%

باقي الفئات 31,1 % 22,5%

- نسبة الشباب تحت الثلاثين من العمر تبلغ 66 % من حجم الحزب.

- نسبة الأعضاء المنتسبين للحزب خلال الفترة بين المؤتمرين الرابع والخامس تبلغ 50%.

ملاحظات حول فكر الحزب السياسي خلال فترة 72-80

يتضمن فكر الحزب ثلاثة مركبات :

1. شيوعية تقليدية.

2. قومية شعبية.

3. عقلانية وديمقراطية.

في الفترة الأولى التي تلت الإنشقاق كانت المركبتان الأولى والثانية طاغيتين بشكل واضح ثم بدأتا بالتقلص شيئاً فشيئاً لصالح المركبة الثالثة حتى عام 1980.

- لم يتوصل الحزب إلى استنتاجات فكرية تنسجم مع طروحه السياسية بعد المؤتمر الخامس. الأمر الذي أبقى الباب مفتوحاً أمام شرعية المركبتين الأولى والثانية، لكي تستعيدا مكانهما في فكر الحزب في أية لحظة. لذلك يبدو أحياناً خط الحزب ومواقفه متناقضة وخالية من الانسجام.

- حرم اعتقال القيادة عام 1980 الحزب من متابعة تطوير خطه وفكره، وسمح بإعادة طرح أفكار شيوعية تقليدية وقومية شعبية، على أنها جزء من تراث الحزب الفكري والسياسي (وبالتالي = شرعية).